گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەورۆز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١١ ژ.٣، ٢٠٢٢/٢٠٢١
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1451

المشروع الاستثماري في ميزان الربحية التجارية و الربحية القومية (الاجتماعية)

(دراسة تحليلية للمعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى وتقييم عدد من المشاريع في محافظة دهوك)

م.م. جمال طاهر ابراهيم، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، جامعة نوروز، أقليم كوردستان العراق

ملخص

تلعب المشاريع الاستثمارية الدور الكبير في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية ، هذه التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على دقة دراسة جدوى و تقييم المشروعات و اجراءها وفق سياقاتها العلمية، هذه الدراسات ماهي الا سلسلة من الدراسات المتخصصة تجرى حسب سياقات متوالية و الهدف منها الوصول الى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

دراسات الجدوى تتم من خلال منظورين هما منظور الربحية التجارية و منظور الربحية القومية (الاجتماعية) ، الاول يركز على الجانب المالي و التجاري بينما يركز الثاني على التعامل مع المشروع على مستوى الاقتصاد القومي و الجوانب البيئية.

لقد شهد اقليم كردستان في العقدين الاخيرين تطوراً ملموساً في اقامة العديد من المشاريع . ولمواجهة متطلبات المرحلة هذه جاء قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كردستان و ذلك لاجل خلق مناخ مشجع للاستثمار.

يأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على المعايير المعتمدة في اجراء دراسات جدوى و تقييم المشروعات في محافظة دهوك. هل أن معايير الربحية التجارية هي الغالبة ام الربحية القومية في سياقات اعداد هذه الدراسات ، تم اختيار (20) مشروع استثماري منفذ بعد حصولها على الاجازة من قبل المديرية العامة للاستثمار في دهوك.

ولاجل اختبار فرضيات البحث ، قام الباحث بتحليل معايير اعداد دراسات الجدوى لهذه المشاريع . توصل البحث الى جملة استنتاجات اهمها ان معايير الربحية التجارية هي الغالبة في اعداد دراسات الجدوى. بينما كان اعتماد معايير الربحية القومية ضعيفة جداً ومعدومة في بعض الدراسات .

كلمات افتتاحية: الاستثمار – المشاريع – الجدوى – الربحية القومية – الربحية التجارية..

1. مقدمة

المفصل الاساسي في اعداد دراسات الجدوى هو تقييم المشروعات و المقارنة بينها ومن ثم اختيار المشروع الافضل او الاكثر جدوى. إن تقييم المشروع الاستثماري يتم من خلال منظورين هما منظور الربحية التجارية الذي يركز على الجانب المالي و التجاري للمشروع و منظور الربحية و القومية و يركز على الجانب القومي و الاجتماعي و التعامل مع المشروع على مستوى الاقتصاد القومي و الجوانب البيئية.

لقد شهد اقليم كوردستان في العقدين الاخيرين تطوراً ملحوظاً على الاصعدة كافة، حيث سجلت هذه المرحلة تزايداً ملموساً في اقتراح و تنفيذ العديد من المشاريع، ولمواجهة متطلبات المرحلة هذه جاء قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كوردستان وذلك بهدف خلق مناخ مشجع للاستثمار في الاقليم و تذليل العقبات القانونية و فسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني و الاجنبي في المشاريع الاستثمارية وبالشكل الذي يساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الفعاله.

لقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على المعايير المعتمدة في اعداد دراسات الجدوى و التقييم لعدد من المشروعات المنفذه في محافظة دهوك بعد اجازتها من قبل المديرية العامة للاستثمارفي المحافظة وكذلك بيان هل ان المشروع الاستثماري تم تقييمه من وجهه نظر الربحية التجارية ام من وجهة نظر الربحية القومية ام كلاهما معاً، ولاجل الوصول الى اهداف البحث و اختبار فرضياته و التوصية بعدد من الحلول لمشكلته فقد تم اختيار (20) مشروع منفذ في محافظة دهوك لهذا الغرض.

هذا وتضمن البحث على (5) خمسة مباحث، الاول منه تناول مفهوم الاستثمار و المبحث الثاني خصص للمشروع الاستثماري، أما الثالث تناول موضوع دراسة جدوى و تقييم المشروعات، المبحث الرابع خصص للجانب الميداني و ركز على تحليل المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى و تقييم المشروعات عينة البحث في محافظة دهوك اما المبحث الخامس و الاخير فقد تضمن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث و كذلك عدد من المقترحات ذات الصلة بموضوع البحث.

وقد جاءت منهجيه البحث وفق المحاور التالية :

1.1 اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تحليل المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى و تقييم المشروعات في محافظة دهوك

2.1 مشكلة البحث

لقد جاء في الاسباب الموجبة لصدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كوردستان مايلي:

بهدف خلق مناخ مشجع للاستثمار في اقليم كوردستان العراق و ازالة المعوقات القانونية و فسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني و الاجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة. ويرى الباحث بأن المشكلة هي عدم الدقة و الموضوعية و العلمية المطلوبة في اعداد دراسات جدوى و تقييم للمشروعات التي تنفذ في محافظة دهوك و إفتقار هذه الدراسات لحالة التوازن بين معايير الربحية التجارية و معايير الربحية القومية في اعدادها و يمكن اثارة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل أن المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى و تقييم المشروعات هي تلك المعمولة بها عملياً و علمياً؟
- هل أن معايير الربحية التجارية هي الغالبة على اعداد هذه الدراسات؟
- هل أن معايير الربحية القومية (الاجتماعية) هي الغالبة على اعداد هذه الدراسات؟
- هل هنالك توازن الى حد ما في اعتماد معايير الربحيتين في اعداد هذه الدراسات؟

3.1 اهداف البحث :

يمكن اختصار اهداف البحث في النقاط الاتية:

- الاطلاع على المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى و تقييم المشاريع في محافظة دهوك .
- الوقوف على ماهية هذه المعايير، وماهي المعايير الطاغيه في اعداد هذه الدراسات.
- إفادة الجهات المعنية (المديرية العامة للاستثمار في محافظة دهوك، و القائمين باعداد هذه الدراسات) بنتائج هذا البحث .
- اثارة هكذا موضوع هي من السبل التي تشجع على القيام بالمزيد من الدراسات في هذا المجال.

4.1 فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث و اهدافه و للاجابة على التساؤلات المذكورة وضعت الفرضيات الآتية:

- الفرضية (1): المعايير المعتمدة في دراسة جدوى و تقييم المشروعات دون المستوى المطلوب.
- الفرضية (2): المشاريع تقيم من منظور الربحية التجارية فقط.
- الفرضية (3): المشاريع تقيم من منظور الربحية القومية فقط.
- الفرضية (4): المشاريع تقيم باعتماد معايير الربحية القومية و التجارية.

2. المبحث الاول: ألاستثمار (Investment)

يُعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي حظي باهتمام كبير في الدراسات المالية والمصرفية والاقتصادية و الادارية فضلاً عن التخصصات الاخرى ذات الصلة به في هذا المبحث يحاول الباحث التطرق الى ما يلي:

1.2 مفهوم الاستثمار

هذا المفهوم يأخذ اتجاهين هي (موسى وسلام: 2016 : 16 - 17)

- الاستثمار بالمعني الاقتصادي (الحقيقي): وهو استثمار يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، بمعنى اخر هو كل استثمار يؤدي الى الزيادة في الدخل القومي الاجمالي، من هنا كان استخدام الموارد الاقتصادية او استغلالها بشكل يضيف أي سلعاً او منتوجات جديدة او خدمات جديده يُعد استثماراً بالمعنى الاقتصادي وهو الاستثمار الحقيقي، وهذا هو المفهوم الذي يُعتمد لاغراض هذه الدراسة.
- الاستثمار بالمعنى المالي (غير الحقيقي) يقصد به شراء او بيع ادوات الاستثمار مثل الاسهم ، السندات، الاوراق المالية، هذا الاستثمار غير حقيقي كونه لا يخلق طاقة انتاجية جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلاً.
- عليه يمكن القول بان الاستثمار لا يخرج عن كونه التخلي عن قيمة آجلة (متمثله بقيمة التدفقات الداخلة في النشاط الاستثماري مقابل قيمة آجله (متمثله بقيمة التدفقات الخارجة من النشاط الاستثماري).

2.2 العوامل المحددة للاستثمار

النشاط الاستثماري لايأتي اعتباطاً بل هنالك جملة من العوامل تحدد هذا النشاط، هذه العوامل تبين الدافع الاستثماري الذي يدفع بالمستثمرين الى الاستثمار، هذه العوامل يمكن ايجازها في مايلي (دياب: 2009: 15 - 17)

- العائد: الربح الذي تحقق للمؤسسة في حال تمكنت من بيع منتوجاتها لقاء مبلغ اكبر مما استثمرته، عليه فالاستثمار يتوقف على العائد الذي بدوره يرتبط بالوضع الاقتصادي العام في البلاد . اي العلاقة بين الناتج و الاستثمار علاقة تبادليه اي ان زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة الاستثمار و الزيادة في الاخير تتولد من الزيادة في الناتج.
- الكلفة: تشكل كلفة الاستثمار العامل الثاني المهم الذي يحدد مستوى الاستثمار و يؤثر في اتخاذ قرار بشأن النشاط الاستثماري.
- التوقعات: و تمثل في تنبؤات المستمرين و ثقتهم بالوضع الاقتصادي و السياسي و الامني في البلاد. فالاستثمار هو بالدرجة الاولى عمل مغامر ينطوي على درجة معينة من المخاطره مبني على التوقع أو التنبؤ بالاحداث المستقبلية.

3.2 الاسس و المبادىء العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

لاشك أن أي نشاط استثماري يتطلب صناعة و اتخاذ القرار من قبل المستثمر (فرداً - جماعة) كان. لقد حظي مفهوم اتخاذ القرار بأهمية استثنائية على مختلف الاصعدة الاقتصادية – الاجتماعية – الادارية – السياسية – ولعل المستثمر الناجح هو ذلك الذي يتخذ القرار الاستثماري الرشيد القائم على اساس البحث و المفاضله ومن ثم الاختيار. من اجل الوصول الى قرار استثماري سليم لابد من الاخذ بنظر الاعتبار العاملين التاليين (العيساوي، 2005: 29 - 31).

العامل الاول: أن يعتمد القرار الاستثماري على اسس علمية ومن أجل تحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية :

أ- تحديد الهدف الاساسي للأستثمار .

ب- تجميع المعلومات اللازمة لأتخاذ القرار.

ج- تحديد العوامل الملاءمة لأتخاذ القرار .

د- تقييم العوامل المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.

هـ- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحدودة.

العامل الثاني: يجدر بمتخذ القرار أن يراعي بعض المبادىء و المعايير عند اتخاذ القرار من اهمها .

أ- مبدأ تعدد الخيارات او الفرص الاستثمارية : على متخذ القرار اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع استراتيجيته و هدفه من الاستثمار وذلك من خلال المفاضلة بين الفرص بدلاً من أن يوجه أمواله الى اول فرصة استثمارية تتاح له.

ب- مبدأ الخبره و التأهيل: فالقرار الاستثماري السليم يتطلب مستوى معين من الدراسة والخبره قد لا تتوفر لدى جميع المستثمرين .

ج- مبدا الملاءمة: وهو من الاركان الاساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع استراتيجيته الاستثمارية، و يسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحنى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق (بعمره ، وظيفته، مستوى دخله ،حالته الاجتماعية....ألخ)، ويقوم منحنى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها، أن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الاساسية في قراره الاستثماري المتمثلة بالعائد المتوقع ، درجة المخاطرة درجة الأمان و السيولة.

د- مبدأ المنتوج و توزيع المخاطر: من اجل التخفيف من درجة المخاطرة المرافقة لعملية الاستثمار و خاصة الطويلة الاجل و الاستثمارات الحقيقية ومن اجل ضمان مستوى من الامان لابد من العمل على تنويع المحافظ الاستثمارية بالنسبة للمستثمر، أي عدم استثمار ماليه من اموال في مجال او نشاط استثماري واحد بل يفضل في عدة مجالات.

4.2 اهداف الاستثمار

هنالك جملة من الاهداف يسعى الاستثمار الى تحقيقها لعل اهمها هي (خالد : 2014: 308 - 309)

- حماية المال من انخفاض قوته الشرائية الناجمة عن التضخم ، كون الاستثمار يعتمد على تحقيق ارباح رأس مالية وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال الذي يستثمر.
- تحقيق استمرارية التنمية في الثروة المالية .
- حماية الدخل من الضرائب.
- الوصول الى أكبر نمو ممكن من الثروة.

- تأمين (ضمان) المستقبل و خاصة لأولئك الذين يصلون الى سن التقاعد حيث يكون هدف الاستثمار هو تأمين المستقبل من خلال استثمار المال في شراء الاوراق المالية .

5.2 انواع الاستثمار

يمكن تبويب و تصنيف الاستثمار الى عدة انواع تبعاً لمعايير معينة وفيما يلي اهم هذه الانواع (بعداش : 2008 : 35 - 42).

1.5.2 حسب نوعه

و يأخذ الانواع التالية:

- الاستثمار الاقتصادي : معني بانتاج الخدمات و السلع المخصصة للاستثمار مثل المشروعات الزراعية – الصناعية .
- الاستثمار الاجتماعي، يسعى الى زيادة رفاهية الافراد الاجتماعية مثل المشروعات الثقافية و الرياضية.
- الاستثمار الاداري: ويهدف الى تطوير المواقع الادارية المهتمة بالمحافظة على المجتمع مثل المباني الحكومية .

2.5.2 وفقاً لإدائه

وله الاشكال التالية :

- الاستثمار الحقيقي : ويعد الاستثمار حقيقياً عندما يوفر للمستثمر الحقوق في الحصول على اصول حقيقيه كالذهب و العقارات.
- الاستثمار المالي: شراء حصة في رأس مال او قرض توفر لصاحبها ارباح فوائد يضمنها القانون.
- الاستثمار المعنوي: استثمار يعتمد على الحصول على معرفة او اصول فكرية مثل تنفيذ بحث علمي.

3.5.2 وفقاً لمعيار التعدد

وهو على نوعين هي:

- الاستثمار المتعدد: وهو الاستثمار في اكثر نوع من انواع الادوات الاستثمارية المالية والمادية .
- الاستثمار غير المتعدد ، وهو احادي المجال أي المشاركة باستثمار واحد مثل شراء اصل مالي او اصل مادي واحد فقط.

4.5.2 حسب معيار الملكية

وله ثلاثة انواع وهي :

- الاستثمار الخاص: ينفذه فرد او مجموعة افراد بشكل قانوني ضمن شراكه خاصة
- الاستثمار العام: استثمار تنفذه منشأة او عدة منشأت تعود ملكيتها للدولة ضمن شركة عامة.
- الاستثمار المختلط: استثمار يجمع بين شخص او مجموعة اشخاص او منشأت خاصة مع منشأة او مجموعة منشآت عامة، مكونة منشأة مختلطة – توزع ملكيتها بين طرفين عام و خاص وفق مبدأ .(public private (PPP) partnership).

3. المبحث الثاني: المشروع الاستثماري

المشروع الاستثماري له الدور الكبير كاداة من ادوات التنمية لانه لكل مشروع هدف او مجموعة اهداف على الصعيدين المحلي و القومي في هذا المبحث يحاول الباحث تناول المشروع الاستثماري في المحاور التالية :

1.3 ماهو المشروع الاستثماري

لقد اورد المعنيون بموضوع الاستثمار تعاريف ومفاهيم عديدة بشأنه، مهما اختلفت هذه المفاهيم و التعاريف فانها لاتخرج من كونها تهتم بدراسة اصغر وحدة للتخطيط الاقتصادي الا وهو المشروع وفيما يلي نماذج من هذه التعاريف على سبيل المثال وليس الحصر.

عرفه الخبراء بانه توليفه شاملة من الانشطة التي تستخدم الموارد من اجل الحصول على منافع معينة (كافي: 2012: 32).

- انه إئتلاف عناصر اقتصادية و اجتماعية و بيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام باجراء عمليات معينة لتحويل مجموعة من الموارد الاقتصادية الى اشكال معينة تلاءم احتياجات اطراف ذات مصالح في المشروع. (الماحي و عطية: 2009: 15)
- هو نشاط تستخدم فيه موارد معينة و تنفق من اجله الاموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة. (يعقوب: 2007: 49)
- هو قرار استثماري يهدف الى خلق تيار من الانتاج على امتداد فترة زمنية معينة. (عبدالكريم و هاشم: 1989: 75)

- هو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه او يديره فقط منظم يعمل على التاليف و المزج بين عناصر الانتاج و توجيهها، او تقديم سلعة او خدمة او مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق اهداف معينة خلال فترة معينة.(موسى و سلام: 2016: 15).

مما سبق يمكن القول بأن المشروع الاستثماري هو (وحدة اقتصادية هادفة تعمل على خلق توليفة بين عناصر الانتاج، ملكيتها تكون فردية، او شركة، او حكومية، او مختلطة، لهذه الوحدة شخصية معنوية و تدار بطريقة او اخرى).

2.3 اهداف المشروع الاستثماري

أي مشروع من المشاريع عادةً ما يكون له اربعة مجموعات من الاهداف هي (العجلوني و الحلاق: 2013: 20).

- مجموعة الاهداف السياسية و تمثل في (الاستقلال الوطني اقتصادياً، و زيادة القدرات الامنية، تعزيز القدرات التفاوضية للدولة).
- مجموعة الاهداف الاقتصادية: وهي تمثل في (تعظيم الربح و زيادة الانتاج السلعي، زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الانتاج و رفع القيمة الاقتصادية للموارد الوطنية، اشباع حاجة السوق المحلي، تقوية بنيان الانتاج الوطني).
- مجموعة الاهداف الاجتماعية : وهي تتجسد في (الحد من مشكلة البطالة ، تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، تحقيق الرفاه الاجتماعي، العدالة في توزيع ثروات الامة، القضاء على السلوكيات المدمرة للفرد و المجتمع).
- مجموعة الاهداف التكنولوجية: وهي تضم (إحداث تقدم تكنولوجي، تطوير التكنولوجيا و اساليب الانتاج المحلي، تطويع و استيعاب التكنولوجيا المستوردة و توفير الانماط التكنولوجية الجديدة لاحتياجات النمو و التنمية بالدولة).

3.3 مقومات المشروع

يقوم أي مشروع على اربعة ركائز وهي (يعقوب: 2007: 189)

- المال: وهو ما يجب توفيره لتغطية نفقات التأسيس و التشغيل في مراحله الاولى وهذا تحدده دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- الادارة: وهي التي (تتولى المشروع منذ مرحلة وضع دراسة الجدوى الاقتصادية حتى مراحل الانتاج و قبض الإثمان ودفع الكلف.... الخ).
- العمال: وهم الذين سيقومون بتمشية امور الانتاج وتنفيذ رؤى الادارة .
- المستلزمات وهي تشمل الارض، الالات، ادوات الانتاج و المواد الخام.

4.3 خصائص المشاريع الاستثمارية

المشروع الاستثماري له مجموعة من الخصائص وهي (عبدالكريم : 2004: 13) (بلوط : 2002: 20) (الصيرفي : 2005: 60).

1.4.2 الهدف

يهدف المشروع الى تحقيق نتائج نهائية مخطط لها سلفاً ، وضوح هدف المشروع يساهم في تخصيص النشاطات المطلوبة ووضع الاجراءات اللازمة لربط بعضها بالبعض وهذا بدوره يؤدي الى تطابق المشروع مع الاهداف و متكاملاً بالمواصفات و النتائج الموضوعة مسبقاً.

2.4.3 دورة الحياة

هذه الدورة كما أشارت اليها العديد من البحوث لها خمسة مراحل وهي:

- مرحلة التأسيس: وفيها يكون للمشروع اهداف و ابداعات متعددة.
- مرحلة التجميع: الاهداف هنا تتضح أما الاتصالات و الهيكل الاداري فلا يزالان غير رسميين.
- مرحلة الترسيم و السيطرة: وفيها يتبنى المشروع قواعد و اجراءات رسميه و يؤكد على ضرورة الالتزام بها وتنفيذها .
- مرحلة توزيع الهيكل التنظيمي: يزداد الاهتمام بالسلعة و يتجه الهيكل التنظيمي الى التعقيد والاتساع.
- مرحلة التدهور: وفيها يزداد معدل دوران العمل و تزداد حدة مستويات الصراع بين العاملين .

3.4.3 عقدة المشروع

والقصد منها المشاكل و التغيرات التي يواجهها المشروع خلال دورة حياته وهنا تلعب الادارة بوظائفها الاربعة (تخطيط – تنظيم – توجيه - رقابة) في ايجاد الحلول لهذه العقدة و تحسين مستوى انجاز المشروع.

4.4.3 إنفرادية (خصوصية) المشروع

لكل مشروع خصائص تميزه عن المشاريع الاخرى ومن النادر ان تجد مشروعين متشابهين بالكامل حتى لو تشابهت شكلياً او قطاعياً او من حيث الهدف تبقى

لكل مشروع درجة من المخاطرة و اسلوب ادارة يعكس فلسفة المنظمة و نمط ادارة المشروع.

5.4.3 الصراع

يعيش المشروع في عالم يتميز بالصراع والذي من اشكاله هو تنافس المشروعات مع الاقسام الوظيفية في المنظمة ذاتها او تعدد الاطراف المهتمة بالمشروع.

4. المبحث الثالث: دراسة جدوى و تقييم المشروعات

1.4 مفهوم دراسة جدوى و تقييم المشروعات

لما لهذه الدراسة من اهمية فقد شغل بال الكثيرين من المعنيين بها لهذا جاءت لها مفاهيم عديدة وفيما يلي بعضاً من هذه المفاهيم:

- انها الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة والتي من خلالها يمكن التوصل الى اختيار بديل او فرصة استثمارية مقترحة بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري ان يتخذ قراره بما يتلاءم مع الاهداف التي يرغب في تحقيقها (دياب: 2009: 23).
- مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى لتقييم مدى صلاحية المشروع الاستثماري و مدى تحقيقه للاهداف المرجوه منه (عطية: 1994: 9).
- انها الدراسة التي يتم اعدادها قبل تنفيذ المشروع و كلمة الجدوى Feasibility هي الفائدة و الامكانية(علي: 1990: 8).
- انها مجموعة من الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الانتاجية و الاجتماعية و التسويقية لمشروع معين (العجلوني: 2010: 34).
- هي مجموعة من الدراسات المتكاملة و المتخصصة من عدة زوايا اقتصادية تسويقية اجتماعية قانونية ومن منظار بيئي يهدف الى اتخاذ قرار استثماري بالموافقة على انشاء مشروع معين او رفضه (عبدالرحيم: 2003: 2).
- إنها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الاساليب و الادارات والاختبارات و الاسس العلمية والتي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح او فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة المشروع على تحقيق اهداف محدده تتمحور حول الوصول الى اعلى عائد و منفعة للمستثمر الخاص او الاقتصاد الوطني او كليهما معاً (عثمان: 2002، 14).

مما سبق يتضح بأن دراسة جدوى و تقييم المشروعات هي عملية منهجية علمية تقوم على البحث و التحري والتقييم متضمنة عدداً من الدراسات قبل اتخاذ القرار الاستثماري من قبل الجهة التي تنوي الاستثمار.

2.4 عناصر جدوى المشروع

دراسة جدوى المشروع تتضمن عناصر عديده تمثل اسساً رئيسية في دراسته التطبيقية من هذه العناصر هي (معروف: 2010: 15 - 21).

- الكفاءة: تجمع بين ربحية المشروع و انتاجية عناصر الانتاج .
- الكفاية:بلوغ المشروع في مداه النهائي في الكفاءة
- المتوقعة:الجدوى يختص بالحقائق المقبلة.
- استثمار مخطط: الجدوى يقيم عادة للاستثمار المخطط دون العفوي.
- التقييم: كافة المؤشرات المستخدمة في دراسات الجدوى قابلة للتقييم .
- البدائل المتاحة: دراسة مقارنة لاكثر من بديل للمشروع الاستثماري.
- القرار الافضل : هو القرار الاكثر واقعية و الاقرب الى الحلول المثلى .
- معايير ومقاييس مالية: يركز التحليل على الانتاج والايرادات والتكاليف والوفورات والاسعار والقيم المضافة.
- الزمن و فترات الايفاء بالالتزامات الاولية .

3.4 اهمية القيام بدراسة الجدوى

كون هذه الدراسة متكاملة مبنية على مجموعة اختبارات و تقديرات للحكم على مدى صلاحية المشروع فإن اهميتها تتمثل في (يعقوب: 2009: 11) (علام : 2008: 24 0 26).

- دراسة تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب السلبية و الايجابية للمشروع.
- الانفاق الاستثماري يتطلب مبالغ ضخمة في بيئة اقتصادية و اجتماعية تتسم بعدم التاكد.
- تجنب المستثمر من الوقوع في المخاطر.

ويرى (كداوي: 2008: 17 - 18) هنالك مبررات لدراسة جدوى المشروعات وهي:

- المحافظة على الموارد النادرة وحمايتها من سوء الاستخدام.

- دراسة جدوى المشروعات تعد من اهم الادوات التي تساعد في إنجاح مجهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- دراسة الجدوى تفضي الي ترشيد القرار الاستثماري.
- تجنب المستثمر للخسائر الضخمة.
- تسهل لاحقاً عملية تقييم اداء المشروع من خلال مقارنة ما تحقق من اهداف المشروع بعد التشغيل مع ما خطط لها في دراسة الجدوى.

3.4 سمات دراسة الجدوى

لهذه الدراسة جملة من السمات يمكن تلخيصها في ما يأتي : (شاكر: 1996: 22 - 23)، (خلف : 2011: 48 - 49)

- ان دراسة الجدوى ذات طبيعة مستقبلية أي لها نظرة مستقبلية و تتعامل مع المستقبل، هذه الطبيعة المستقبلية تزداد اهمية لانها تتضمن تقدير المتغيرات والعوامل التي ترتبط بفترة زمنية.
- الطبيعة المستقبلية للدراسة تمثل تقديرات احتمالية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع او الانحراف عنه، الدقة في هذه التقديرات هو نجاح المشروع و العكس هو الصحيح. والدقة هذه تتطلب استخدام الاساليب العلمية في بناء التقديرات.
- دراسة الجدوى تمر بمراحل مترابطة، كل مرحلة تستند الى الاخرى هذه الدراسة تكون حصيلة العديد من الدراسات الثانوية.
- دراسة الجدوى و نظراً لتعدد جوانبها تتطلب مشاركة اكثر من خبير وفي تخصصات متعددة في اعدادها.
- دراسة تتصف بالشمولية، تهدف الى تحقيق التوازن بين الاهداف الخاصة و الاهداف العامة. وعلى المستثمر ان يضيف الى حساباته دراسة تلك التكاليف الاجتماعية التي قد يتحملها نتيجة حدوث بعض الاثار السلبية للمشروع.

4.4 مراحل دراسة جدوى وتقييم المشروعات

مما لاشك فيه ان قبول او رفض المشروع قيد الدراسة يتوقف على دراسة الجدوى عليه يجب أن تكون دقيقة و مهمة اعدادها تناط بأشخاص من لهم الخبرة العلمية والعملية ومن ذوي اختصاصات متعددة اهمها التسويقية، الفنية، الهندسية، التكنولوجية، العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ولاجل اعداد دراسة دقيقة عن جدوى المشروع فلا بد لها أن تأخذ مجراها الهيكلي وان تمر بمراحل مترابطة مع بعضها تؤدي الى وضع معطيات و مؤشرات بدائل تسهل عملية اتخاذ القرار الاستثماري من قبل الجهة صاحبة الفكرة الاستثمارية (خاصة كانت ام عامة). و لأجل تلافي الدخول في التفاصيل النظرية عن هذه الهيكلية و هذه المراحل يرى الباحث بأن الشكل ادناه يقدم صورة موجزة لهذه المراحل (موسى و سلام : 2015: 35).

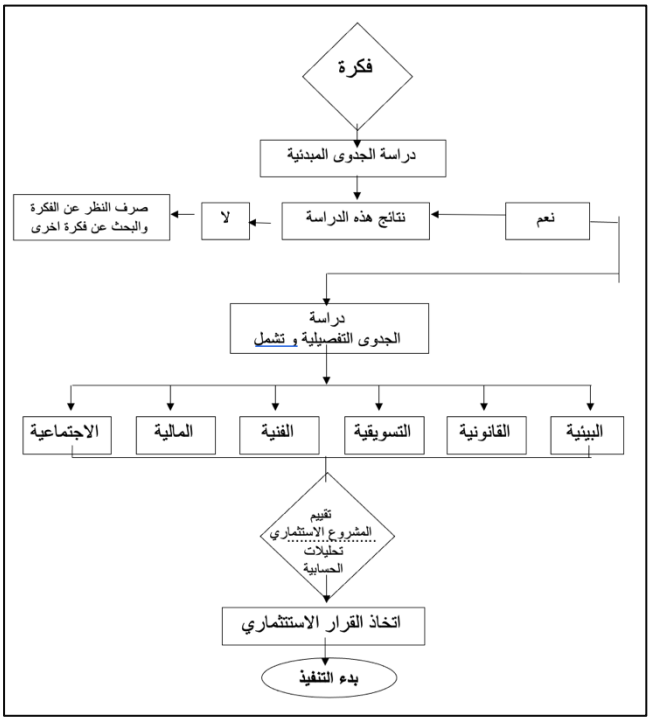

المصدر: موسى، شقيرى نورى و سلام، اسامة عزمي (2015) دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية ، ط4، دار المسيرة، عمان، الاردن.

5.4 المشروع الاستثماري في ميزان الربحية التجارية

دراسة جدوى المشروع من منطلق الربحية التجارية يعبر عن ربحية المشروع من وجهة النظر الخاصة فالهدف الاول لصاحب المشروع هو تعظيم الربح. عليه فالربحية التجارية تعتمد اساساً على الاسعار السوقية في حساباتها و تقيمها للمنافع و التكاليف المباشرة الناتجة على المشروع، هذه الدراسة تسمى احياناً بالتحليل الثلاثي المتضمن كل من (تحليل الدخل – تحليل التدفقات النقدية – تحليل الاستثمار) إرتأى الباحث هنا التركيز على تحليل الاستثمار لكونه اكثر التحليلات شمولاً في مجال الربحية التجارية فضلاً عن كونه يهدف الى تقويم ربحية المشروع في جميع سنوات عمره الاقتصادي و على اساسه يتخذ قرار قبول المشروع من عدمه. هذا التحليل يتضمن العديد من المعايير الوصفية للتقييم المالي و

الاقتصادي للمشروع من بينها (يعقوب: 2007 : 76 - 84)، (علام : 2008: 301 - 319)، (العجلوني و الحلاق : 279 - 333).

1.5.4 تحليل التعادل

معيار يعتمد لفحص العلاقات بين الايرادات و التكاليف لتقدير الحد الادنى لحجم الانتاج اللازم للتعادل (لاربح ولاخسارة) وهو مؤشر اولى يساعد في الكشف عن ربحية المشروع الصيغة الرياضية للاسلوب هذا هو:

نقطة التعادل = اجمالي التكاليف المتغيرة / اجمالي التكاليف الثابتة

أو= التكاليف الثابتة / التكلفة المتغيرة للوحدة

2.5.4 فترة الاسترداد

تمثل تلك الفترة التي يستطيع المشروع تغطية تكاليف الاستثمار الاولية و يمكن التعبير عنها رياضياً كالآتي:

فترة الاسترداد = اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع / صافي الربح السنوي للمشروع

3.5.4 المعدل المتوسط للعائد

يمثل ايجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي العائد من كلفة الاستثمار الاولية أي:

المعدل المتوسط للعائد = **متوسط صافي العائد السنوي** × 100

تكلفة الاستثمار الاولية

صافي القيمة الحالية : يمثل الفرق بين القيمة المستثمرة في المشروع و القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة، و يعد رياضياً كالاتي :

$$NVP = \left(\frac{CF1}{(1+i)^1} + \frac{CF2}{(1+i)^2} \cdots\cdots \frac{CFn}{(1+i)^n}\right) - CFO$$

حيث ان CF1 ..... CFn صافي التدفقات النقدية لكل فترة من فترات المشروع و يقصد به الفرق بين التدفق النقدي الوارد و التدفق النقدي الخارج.

i : معدل الخصم المستخدم

Cfo قيمة الاستثمار في المشروع .

اذا كان صافي القيمة اكبر من صفر يعني قبول المشروع اما اذا كانت سالبه دون الصفر يعني رفض المشروع .

اما اذا كان معامل القيمة الحالية للتدفقات معروف يمكن ايجاد صافي القيمة الحالية وفق الصيغة التالية :

صافي القيمة الحالية = معامل القيمة الحالية × قيمة الدفعة السنوية - قيمة الاستثمار

5.5.4 دليل (مؤشر) الربحية

يستخدم للمقارنة بين مشروعين او اكثر و صعود المؤشر يعنى قبول المشروع شرط أن يكون أكبر من(1) أما اذا كان بالسالب يعني رفض المشروع و الصيغة الرياضية للاسلوب هى .

د.ر = **القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة** / **القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة**

6.5.4 العائد على رأس المال المملوك

من الطرق المتبعة في حساب الربحية التجارية و الصيغة الرياضية هي :

العائد على رأس المال المملوك = **صافي الربحية** − **فائدة راس المال** / **رأس المال المملوك**

6.4 المشروع الاستثماري في ميزان الربحية القومية (الاجتماعية)

النظرة القومية للمشروع الاستثماري مؤداها معرفة العلاقات التبادلية بين المشروع و المجتمع و درجة تأثيره على الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع، مساهمة المشروع في تاسيس قاعدة صناعية و تأثيره على المشروعات القائمة و على البيئة بمختلف عناصرها المادية و الاجتماعية .

1.6.4 الربحية القومية

تعني قياس العائد الاجتماعي للمشروع على مستوى الاقتصاد الوطني، اي قياس الربحية الاقتصادية الوطنية (عبدالكريم : 2004 : 17).

او دراسة جدوى المشروع من وجهة نظر المجتمع او الاقتصاد القومي ككل (العيساوي، 2011: 219).

او هي تلك الربحية المتحققة من المشروع الاستثماري نتيجة حدوث نوعين عريضين من التغيرات في الاقتصاد القومي(التغير في المجرى الزمني للاستهلاك بين الحاضر و المستقبل و التغير في الرفاهية والاستهلاك بين الطبقات الاجتماعية و المناطق الجغرافية (العجلوني و الحلاق: 2010: 347).

مما تعددت التعاريف للربحية القومية فهي لا تخرج عن كونها تلك الربحية التي تتجاوز الابعاد المادية الصرفة للمشروع و تتسع لتشمل الابعاد الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى القومي.

2.6.4 اوجه الخلاف بين الربحية التجارية والربحية القومية

الجدول رقم (1) في ادناه يبين اوجه الخلاف هذه (العيساوي: 2011: 219 - 221) (عبدالكريم : 2004: 167 - 168) (النجار : 2010: 320) (علام : 2008: 335 - 357).

الجدول رقم (1) اوجه الخلاف بين تحليل الربحية التجارية و الربحية القومية

من حيث	تحليل الربحية التجارية	تحليل الربحية القومية
الهدف	تقدير صافي النتائج المالية للمشروع	تقدير مساهمة المشروع في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى الاقتصاد القومي
الاثار	يتعامل مع الاثار التي يمكن التعبير عنها بصورة نقدية	يتعامل مع الاثار المباشرة و غير المباشرة و غير القابلة للقياس النقدي
الاسعار	يعتمد على استخدام اسعار السوق	يعتمد على استخدام اسعار الظل
التكلفة	كلفة اجراءها بسيطة لانها تخص مشروع معين	كلفة اجراءها كبيرة لانها على مستوى الاقتصاد القومي

4.6.4 معايير قياس الربحية القومية (الاجتماعية)

بما ان النظر للمشروع الاستثماري من الزاوية القومية يختلف عن النظر اليه من الزاوية التجارية، عليه تكون معايير قياس الربحية القومية مختلفة عن معايير قياس الربحية التجارية، من هذه المعايير على سبيل المثال وليس الحصر هي (يعقوب : 2009 : 141) (العيساوي : 2011: 219 - 240) (الناجر : 2010: 304 - 333) (علام : 2008: 335 - 357) (عبدالعزيز : 1997 : 203 - 237).

1.4.6.4 التكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومي

يتم تعديل بيانات التكلفة التجارية و على النحو الاتي :

- الضرائب لا تعد تكلفة ويتم خصمها من التكلفة التجارية للوصول الى الربحية القومية .
- عند حساب الربحية القومية يتم تقدير تكاليف الموارد التي يستخدمها المشروع على اساس التكلفة الحقيقية التي تعتمد على الفرص البديلة للاستخدامات .
- عند حساب الربحية القومية تضاف قيم الحوافز والدعم الى التكلفة .
- عند حساب الربحية القومية يعتمد السعر الحقيقي للعملة الوطنية مقوم بالعملة الاجنبية .

2.4.6.4 المنافع من وجهة نظر الاقتصاد القومي

يتم تقدير الربحية القومية للمشروع معبراً عنها بصافي القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية، فإذا كانت القيمة موجبه يقبل المشروع و اذا كانت سالبة يرفض المشروع و يأخذ المعيار الصيغة التالية:

$$\text{نسبة المنافع / التكاليف} = \frac{\sum_{t=1}^{n} \frac{\text{ف}}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}}}{\sum_{t=1}^{n} \frac{\text{ت}}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}}} + \text{ن}$$

حيث انه :

ف: المنافع ، ت: التكاليف ، ث: الاستثمار، ر: سعر الخصم

3.4.6.4 مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل

و يتم التوصل اليه بتطبيق الصيغة التالية :

$$\text{مساهمة المشروع في فرص العمل} = \frac{\text{مجموع العمالة المحلية التي سوف يوظفها المشروع}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

فرص العمالة المحلية = اجمالي القوى العاملة – العمالة الاجنبية

5.4.6.4 مدى مساهمة المشروع في تحقيق القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

اي مدى مساهمته في تحقيق اضافة الى الدخل القومي، هذه المساهمة تقاس بطريقتين هي:

1.5.6.4 طريقة عوائد عوامل الانتاج وهي تمثل (الاجور، الفوائد، الارباح، الريع) و بعد احتسابها يتم استخراج نسبتها الى القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني وفق الصيغة التالية :

$$\text{مساهمة المشروع في القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع في سنة معينة}}{\text{القيمة المضافة المتولده على مستوى الاقتصاد الوطني}}$$

2.5.6.4 طريقة الانتاج والمستلزمات: في هذه الطريقة يتم احتساب القيمة المضافة للمشروع من خلال تقدير قيمة الانتاج بسعر السوق ثم تطرح منه قيمة مستلزمات الانتاج و الاندثار السنوي تم اضافة الضرائب غير المباشرة وطرح الاعانات و بالشكل التالي:

القيمة المضافة = قيمة الانتاج بسعر السوق – قيمة مستلزمات الانتاج – الاندثار + الضرائب غير المباشرة – الاعانات .

6.6.4 اثر المشروع المقدم على ميزان المدفوعات

وهو ما يسمى بمعيار مدى الاستفادة من النقد الاجنبي : و تبعاً لهذا المعيار فانه يفضل المشروع الذي يحتاج الى عملات اجنبية اقل ويتم التوصل اليه كالاتي .

معيار النقد الاجنبي = $\frac{\text{صافي الوفر من العملات الاجنبية}}{\text{رأس المال الثابت في العملات الاجنبية}} \times 100$

الوفر الصافي = الوفر الاجمالي السنوي – (قيمة مستلزمات الانتاج + الاندثار السنوي + الفوائد السنوية).

و تزداد افضلية المشروع كلما ارتفع معامل العملات الاجنبية و النتيجة المتحصلة كلما كان المشروع أفضل و هذا يعني ان المشروع الذي يحقق نتيجة اكبر يعني انه يعتمد على عملات محلية بشكل اكبر و بذلك يكون هو الافضل ، اما اذا كانت النتيجة اقل فهذا يعني ان المشروع يعتمد بدرجة اكبر على العملات الاجنبية

القيمة المضافة التي يحصل عليها الاقليم من المشروع خلال سنة عادية
صافي القيمة المضافة القومية المتولده عن المشروع خلال سنة عادية

7.6.4 معامل التوزيع للإقليم

هذا المعامل يبين كم وحدة من القيمة المضافة المتولده عن المشروع توزع على المنطقة المعينة ، وهنا يلاحظ ان المجموع الكلي لحصص المناطق ينبغي ان يساوي العدد الصحيح الصيغة الحسابية لهذا المعامل هي :

معامل التوزيع للاقليم =

100 x

8.6.4 معيار المحافظة على البيئة

هذا المعيار يحدد مشاركة المشروع في ازالة الاثار الضارة على البيئة و بالتالي الاثر الذي يحدثه المشروع على المجتمع في مكافحة التلوث و كذلك تغيير العادات و التقاليد الاجتماعية و بالتالي يكون المشروع ذو قيمة قومية في حالة ان يكون اقل ضرراً على البيئة المحيطة.

5. المبحث الرابع: تحليل المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى و تقيم المشروعات – عينة البحث في محافظة دهوك

1.5 نبذة عن المشروعات عينة البحث .

شملت الدراسة اختياراً عشوائياً لمشاريع تم تنفيذها من قبل القطاع الخاص بعد اجازتها من قبل المديرية العامة للاستثمار في محافظة دهوك في ضوء دراسات الجدوى التي قدمها اصحاب هذه المشاريع قبل البدء بتنفيذها . المشاريع توزعت بين قطاعات (الزراعة - السياحة – السكن – الصناعة – التعليم – التجارة). عدد المشاريع التي تم اختيارها بلغ (20) عشرون مشروع، (3) ثلاثة مشاريع منها كلفتها التقديرية الاجمالية بالدينار العراقي بلغت (27406000.000) سبعة وعشرون مليار و اربعمائة وستة ملايين دينار و(17) مشروع كلفتها التقديرية الاجمالية بالدولار الامريكي بلغت (1.305.506898) مليار و ثلاثمائة و خمسة ملايين وخمسمائة و ستة الاف و ثمانمائة و ثمانية و تسعون دولار كماهي مبينة في الجدول رقم (2) الملحق رقم (1).

2.5 المعايير المعتمدة و نتائج الدراسة الميدانية .

لاجل الوقوف على مدى اعتماد معايير الربحية التجارية و معايير الربحية القومية في اعداد دراسات الجدوى لهذه المشاريع و لاختبار فرضيات البحث الموضوعة سلفاً و درجة صحتها من عدمها و هل ان الدراسات هذه طغت عليها مفهوم الربحية التجارية ام مفهوم الربحية القومية فقد استند الاختبار الى انتقاء (6) معايير للربحية التجارية وهي كالاتي:

- تحليل التعادل
- فترة الاسترداد
- المعدل المتوسط للعائد
- صافي القيمة الحالية
- دليل الربحية
- العائد على رأس المال المملوك

و كذلك انتقاء (6) معايير للربحية القومية وهي :

- تسبة المنافع / الكلف
- مساهمة المشروع في توفير فرص العمل
- مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة
- اثر المشروع المقترح على ميزان المدفوعات
- معامل التوزيع للاقليم
- المحافظة على البيئه.

و استناداً الى المعلومات الواردة في الجدول رقم (2) الملحق رقم (1) تم اعداد الجدولين رقم (3) رقم (4) الملحق رقم (2)، الجدول رقم (3) يبين نسب اعتماد كل معيار من معايير الربحية التجارية التي تم اعتمادها في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع عينة الدراسة اما الجدول رقم (4) يبين نسب اعتماد كل معيار من معايير الربحية القومية التي تم اعتمادها في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع عينة الدراسة فيما يخص معايير الربحية التجارية و درجة اعتمادها في اعداد دراسات جدوى المشاريع عينة الدراسة فالارقام و النسب الواردة في الجدول(3) الملحق رقم (2) تشير الى ما يلي :

- بالنسبة لتحليل التعادل فان (13) دراسة جدوى اي نسبة (65%) قد اعتمدت هذا المعيار بشكل جيد و أن (7) سبعة دراسات اي بنسبة (35 %) قد اهملت هذا المعيار .

اما فترة الاسترداد نجد أن (17) دراسة أي بنسبة (85%) قد اعتمدت هذا المعيار بشكل جيد، فقط 3 دراسات اي (15%) قد اهملت هذا المعيار .

اما المعدل المتوسط للعائد فان (14) دراسة اي (70%) قد اخذت هذا المعيار بشكل جيد في التقييم، بينما الدراسات التي لم تأخذ بهذا المعيار كانت (6) ستة اي نسبة (30%).

وفيما يتعلق بصافي القيمة الحالية نجد ان (17) دراسة اي نسبة (85%) قد اعتمدت هذا المعيار بشكل جيد في التقييم بينما بلغت الدراسات التي لم تأخذ به 3 فقط اي بنسبة (15%) .

- بالنسبة لدليل الربحية نجد ان (17) دراسة نسبتها (85%) قد اخذت بهذا المعيار بشكل جيد في التقييم فقط (2) دراستين أي (10%) قد اهملت هذا المعيار. وان دراسة واحدة فقط و بنسبة (5%) قد اعتمدت المعيار الى حد ما :
- وفيما يخص العائد على رأس المال المملوك نجد ان (16) دراسة وبنسبة (80%) اعتمدت هذا المعيار بشكل جيد فقط (4) دراسات ونسبتها (20 %) لم تاخذ به .
- هذه الارقام و النسب توضح ان كل من معايير فترة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، دليل الربحية قد سجلت اعلى نسبه وهي (85%) لكل منها من حيث اعتمادها في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع عينة الدراسة تلتها في ذلك كل من معيار العائد على رأس المال المملوك، المعدل المتوسط للعائد، واخيراً تحليل التعادل و بالنسب (80%) و (70%) و (65%) وعلى التوالي .
- هذه النسب تبين ان القائمين باعداد دراسات الجدوى لهذه المشاريع قد اعتمدوا بشكل جيد معايير الربحية التجارية .

وفيما يخص معايير الربحية القومية و درجة اعتمادها في دراسة جدوى المشاريع عينة الدراسة ، فالأرقام و النسب الواردة في الجدول رقم (4) تشير الى ما يلي:

- نسبة المنافع/ التكاليف : نجد ان (2) دراستين فقط أي (10 %) قد اعتمدت هذا المعيار بشكل جيد في التقييم و أن مشروعاً واحداً أي (5 %) قد اعتمد هذا المعيار الى حد ما في التقييم و أن (4) اربعة دراسات و بنسبة (20%) قد اعتمدت هذا المعيار بشكل ضعيف، بينما نجد ان 13 ثلاث عشر دراسة و بنسبة (65%) قددد اهملت هذا المعيار .
- مساهمة المشروع في توفير فرص العمل: نجد ان (2) دراستين فقط و بنسبة (10%) قد اعتمدنا هذا المعيار بشكل جيد، و(2) مشروعين (10%) اعتمدتاه الى حد ما وأن (11) احدى عشر دراسة و بنسبة (55 %) قد اخذت بهذا المعيار بشكل ضعيف، وأن (5) خمسة دراسات أي (25%) قد اهملت هذا المعيار .
- مساهمة المشروع في تحقيق القيمة المضافة: نجد ان دراسة واحدة بنسبة (5%) اخذت بهذا المعيار بشكل جيد في التقييم و(1) دراسة واحدة بنسبة (5%) اعتمدته بشكل ضعييف، بينما نجد أن (18) دراسة أي بنسبة (90%) قد أهملت المعيار .
- اثر المشروع على ميزان المدفوعات: نجد ان دراسة واحدة بنسبة (5%) من مجموع الدراسات قد اعتمدت المعيار بشكل جيد، وأن (5) خمسة دراسات وبنسبة (25%) اعتمدت المعيار بشكل ضعيف، وأن (14) اربعة عشر دراسة أي (70%) قد اهملت هذا المعيار .
- معامل التوزيع للإقليم : نجد أن (19) دراسة أي بنسبة (95%) قد اهملت هذا المعيار ولم تعتمد في التقييم ، فقط دراسة واحدة (5%) قد اعتمدت بشكل ضعيف.
- المحافظة على البيئة: نجد فقط (2) دراستين اعتمدتا هذا المعيار بشكل جيد في التقييم و أن (18) ثمانية عشر دراسة أي (90%) قد اهملت هذا المعيار.
- الارقام و النسب المذكورة توضح بأن القائمين باعداد دراسات الجدوى لم يأخذوا على محمل الجد معايير الربحية القومية في اعداد دراساتهم حيث تراوحت نسب اهمالها من (25%) صعوداً الى (95%) من مجموع الدراسات فقط دراستين اعتمدتا نسبة المنافع و التكاليف و دراستين اخريتين اعتمدنا مساهمة المشروع في توفير فرص العمل .

6. المبحث الخامس: الاستنتاجات و التوصيات

1.6 الاستنتاجات

في ضوء النسب و النتائج التي اظهرتها الدراسة الميدانية بشأن المعايير المعتمدة في اعداد دراسات جدوى المشاريع عينة الدراسة توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها.

- المشاريع المعتمدة تم اخضاعها لدراسات الجدوى
- المعايير المعتمدة في دراسة جدوى وتقييم المشروعات دون المستوى المطلوب خاصة النظر الى المشروع من منظور الربحية القومية النتيجة كانت متطابقة مع فرضية البحث الاولى والتي نصت على أن (المعايير المعتمدة في دراسة جدوى و تقييم المشروعات دون المستوى المطلوب).
- نتائج البحث و الدراسة الميدانية للمشاريع عينة الدراسة اظهرت بأن المنظور القومي الاجتماعي قد أهمل من قبل القائمين باعداد دراسات جدوى و تقييم هذه المشاريع و هذا الاستنتاج يؤكد صحة الفرضية الثالثة و التي نصت على انه(منظور الربحية التجارية هو الغالب في اعداد دراسات جدوى و تقييم المشروعات في محافظة دهوك).
- دراسات جدوى و تقييم المشروعات في محافظة دهوك بحاجة الى المزيد من الجدية و التعمق وتحقيق حالة من التوازن بين معايير الربحية التجارية والربحية القومية من قبل الجهات القائمة باعداد هذه الدراسات.

2.6 المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة و استنتاجاتها يوصي الباحث ما يأتي :

- قيام مديرية الاستثمار في محافظة دهوك بالزام الجهات القائمة باعداد دراسات الجدوى بالاهتمام بالجانب القومي (الاجتماعي) في تقييم المشاريع وعدم المبالغة في النظرة الربحية التجارية على حساب الربحية القومية (الاجتماعية)
- تعديل قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كوردستان ويقترح الباحث ما يلي ضمن التعديل.
- رفض أي دراسة جدوى تهمل الجانب القومي في تقييم المشروع ومن ثم عدم القبول بتنفيذه.
- حصر مهمة اعداد دراسة جدوى و تقييم المشروعات باصحاب الاختصاص اما من خلال مكاتب مختصة في هذا المجال أو أن يقوم فريق من ذوي الاختصاص في مجالات (الهندسة – الاقتصاد – الاجتماع - المال) بهذه المهمة.
- يفضل أن تقوم مديرية الاستثمار في محافظة دهوك باعداد نماذج تقييم و حسب طبيعة المشروع مراعية فيها حالة من التوازن بين التقييم التجاري والقومي للمشروع و الزام القائمين باعداد دراسات الجدوى بالعمل بموجبها.
- الاستفادة من تجارب و دراسات الهيئات والمنظمات الاقليمية و الدولية في مجال اعداد دراسة جدوى و تقييم المشروعات.
- القيام بالمزيد من البحوث و الدراسات في مجال اعداد دراسات جدوى و تقييم المشروعات في محافظة دهوك بشكل خاص و اقليم كردستان العراق بشكل عام.

7. المصادر

1. بعداش ، عبدالكريم (2008) الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1996 – 2005، جامعة الجزائر، الجزائر .
2. بلوط، حسن ابراهيم، (2002)، ادارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
3. خالد، جميل (2014)، اساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الاكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.
4. خلف، فليح حسن (2012)، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن.
5. دياب، محمد (2009)، دراسات الجدوى و الاقتصادية الاجتماعية للمشاريع، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت ، لبنان.
6. شاكر ، فيصل(1996)، اعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
7. الصيرفي، محمد (2005)، اقتصاديات المشروعات العامة ، مؤسسة حوراس الدولية، مصر.
8. عبدالرحيم، عاطف جابر طه، (2003)، دراسات الجدوى، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر.
9. عبدالعزيز ، سمير محمد (1997)، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، مكتبة الاشعاع، القاهرة ، مصر.
10. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى(2004)، دراسة جدوى و تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
11. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى، وهاشم، رشاد حميدي،(1989)، التخطيط الصناعي، مديرية دار الكتب جامعة الموصل ، العراق.
12. عثمان، سعيد عبدالعزيز(2002)، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر.
13. العجلوني، محمد محمود والحلاق، سعيد سامي (2013)، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن .

14. عطية، عبدالقادر محمد، (1994)، دراسات الجدوى ، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر.
15. علام، احمد عبدالسميع (2008)، دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية، وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر.
16. علي، عزمي مصطفى (1990)، دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات ، دار بيمكو للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
17. العيساوي، كاظم جاسم (2005)، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تحليل نظري و تطبيقي، ط2، دار المناهج للنشر التوزيع، عمان ، الاردن.
18. قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في اقليم كردستان ، مطبوعات برلمان كردستان.
19. كافي، مصطفي يوسف(2012)، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار مؤسسة رسلان سلامة للطباعة والنشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا.
20. كداوى، طلال (2008)، دراسة جدوى المشروعات، دار ابن الاثير للطباعة و النشر ، جامعة الموصل، العراق.
21. الماجي، محمد محمد، وعطية، ريهان محمد (2010)، الجدوى الاقتصادية للمشروعات تخطيط و تقييم، بستان المعرفة ، الاسكندرية، مصر.
22. معروف، هوشيار (2009)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن.
23. موسى، شقيري نورى و سلام، اسامة عزمي (2015)، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، ط4، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن .
24. النجار، يحيي غني (2010)، تقييم المشروعات ، ط1، دار دجلة، عمان، الاردن.
25. يعقوب، عبدالكريم (2007)، دراسات جدوى المشروع ، ط1، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن.

الملحق رقم (1)

جدول رقم (2) المعايير المعتمدة في تقييم عدد من المشاريع المنجزة في محافظة دهوك

ت	اسم المشروع	الموقع	الكلفة		معايير الربحية التجارية المعتمدة في التقييم						معايير الربحية القومية المعتمدة في التقييم					
			مليون دينار	الف دينار	تحليل تعادل	فترة استرداد	المعدل المتوسط للعائد	صافي القيمة الحالية	دليل الربحية	العائد على راس المال المملوك	نسبة المنافع/ التكاليف	مساهمة المشروع في توفير فرص العمل	مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة	اثر المشروع المقترح على ميزان المدفوعات	معامل التوزيع للإقليم	المحافظة على البيئة
1	مجمع روزان السياحي	مركز مدينة دهوك	2059		X	✓	✓	✓	✓	✓	✓*	✓*	X	X	X	X
2	معمل نالكو لانتاج الالمنيوم/بروفيل	كواشي		3233	X	✓	✓	✓*	✓	✓	✓*	✓*	X	✓*	X	X
3	معمل دهوك ستيل لانتاج الحديد	كواشي		13000	✓	✓	X	X	✓	✓	✓	✓*	X	X	X	X
4	البان و زراعة الفطر	قصريزدين/سميل		4000	X	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	X	X	X
5	هه بى بارك	زاخو/قرب جامعة		14930,957	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓*	X	X	X	X	✓*
6	وردة الصحراء	سميل		400000	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X
7	نازادي ستي	بردرش		17,982,440	X	✓	✓	X	✓	X	X	X	X	X	X	X
8	جامعة جيهان/دهوك	حوشكي/دهوك		14,173,989	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	X	X	X
9	معمل ماف لصناعة الانابيب المعدنية	كواشي		5,560.569	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓*	✓*	X	✓*	X	X
10	معمل شيرين للمياة المعدنية	جمانكى	3600		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓*	✓*	X	✓*	X	X
11	محطة توليد كهرباء 840MW	زاخو		787000	X	X	✓	✓	✓	X	X	X	X	X	X	X
12	معمل كيستة لعمل سندويج بنل	كواشي	3215		X	X	X	X	X	X	X	✓*	X	X	X	X
13	معمل انتاج سيكاير	دهوك		5007	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X	X	X
14	تربية الاغنام	زاخو/كر عثمان		4750	✓	✓	X	✓	X	X	X	✓*	X	X	X	X
15	كه زى لزراعة وانتاج الفطر	زاخو/كرشين		5000	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓*	X	✓*	X	✓*
16	فندق زيلا اربعة نجوم	دهوك/شندوخا		7.568.115	X	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓*	X	X	X	X
17	قرية متين السياحي	دهوك/زاويتة		10.756.468	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓*	✓	X	X	X
18	المزرعة برا	دهوك/حوشكي		3523,360	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓*	X	X	X	X
19	تلفريك شندوخا	دهوك/شندوخا		9100	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓*	X	X	X	X
20	ناكرى مول	ناكرى		4971	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓*	✓	✓	✓	X
	المجموع		27406	1,305,506,898												

المصدر:

* الباحث اعتماداً على بيانات المديرية العامة للاستثمار في محافظة دهوك ✓* الإشارة تعني درجة اعتماد المعيار من عدمه معتمد بشكل جيد معتمد بدرجة ضعيفة ✓*

معتمدالى حد ما X غير معتمد

الملحق رقم (2)

جدول رقم (3) نسب اعتماد كل معيار من معايير الربحية التجارية

درجة اعتماد المعيار / المعيار	✓		✓*		✓		X	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تحليل التعادل	13	65	-	-	-	-	7	35
فترة الاسترداد	17	85	-	-	-	-	3	15
المعدل المتوسط للعائد	14	70	-	-	-	-	6	30
صافي القيمة الحالية	17	85	-	-	-	-	3	15
دليل الربحية	17	85	1	5	-	-	2	10
العائد على رأس المال المملوك	16	80	-	-	-	-	4	20

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (1)

الملحق رقم (3)

جدول رقم (4) نسب اعتماد كل معيار من معايير الربحية القومية

درجة اعتماد المعيار / المعيار	✓		✓*		✓		X	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نسبة المنافع/ التكاليف	2	10	1	5	4	20	13	65
مساهمة المشروع في توفير فرص العمل	2	10	2	10	11	55	5	25
مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة	1	5	-	-	1	5	18	90
أثر المشروع المقترح على ميزان المدفوعات	1	5	-	-	5	25	14	70
معامل التوزيع للإقليم	-	-	-	-	1	5	19	95
المحافظة على البيئة	-	-	-	-	2	10	18	90

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (1)